سعر الصرف والمؤشرات التنافسية التصديرية (مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية)

بغداد باي غالي
جامعة معسكر
Ghali_bey2010@yahoo.fr

سنوسي بن عومر
جامعة معسكر
senou_ben@yahoo.fr

ملخص:

لا مبالغة في القول بأن قيمة العملة الوطنية تعد بمثابة محدد مهم لأقدار الاقتصاد عامة وتنافسية الصادرات خاصة، لأن النجاعة الاقتصادية أصبحت تقاس بقوة العملة مقابل العملات الأخرى بفضل ارتفاع الطلب عليها نتيجة لاكتساب ميزة تنافسية للصادرات وبالتالي يعتبر سعر الصرف أحد محددات القدرة التنافسية للإنتاج المحلي في الأسواق الخارجية، لذلك نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر تخفيض الدينار الجزائري على تنافسية الصادرات السلعية خارج المحروقات خاصة أن هذه الأخيرة لا تتجاوز 4 % في أحسن أحوالها بالنسبة لإجمالي الصادرات الجزائرية، والتي تبقى قيمتها جد ضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية مثل تونس، مصر، المملكة العربية السعودية .....

Abstract

We will not exaggerate if we affirm that the national currency value is considered as a significant determinant of the economy capacity in general, and the exportation competition in particular because the economic efficiency is now measured by the currency power in comparison with the other currencies awing to the high demand on it. This high demand is due to the exportation competitive advantage.

Therefore , the rate of change determines the competitive power of the local production in the foreign markets. Hence, this study aims to focus on the impact of the algerien currency(dinar) devaluation on the competitivity of the merchandises exportations out the oil-gaz exportations especially when thes exportations don't surpass, in its good situations 4% from the total of the algerian exportations whose value remains very weak in comparison with certain Arabic states such as: Tunisia, Egypt, the Arabie Saoudite kingdom…

Résumé

Nous ne allons pas exagérer si nous affirmons que la valeur de la monnaie nationale est considérée comme un facteur déterminant de la capacité de l'économie en général, et de la concurrence de l'exportation, en particulier parce que l'efficacité économique est maintenant mesurée par la puissance de la monnaie par rapport aux autres devises balancer à la forte demande sur elle.

Cette forte demande est due à l'avantage Concurrentiel de l'exportation.

Par conséquent, le taux de variation détermine la puissance compétitive de la production locale dans les marchés étrangers. Ainsi, cette étude vise à mettre l'accent sur l'impact de la dévaluation monétaire algerien (dinar) sur la compétitivité des exportations et Marchandises sur les exportations de pétrole-gaz surtout quand les exportations ne dépassent pas, dans les bonnes situations 4% du total des les exportations algériennes dont la valeur reste très faible en comparaison avec certains pays arabes tels que: la Tunisie, l'Egypte, le royaume arabie saoudite .

المقدمة

يعد سعر الصرف من الموضوعات الجديرة بالاهتمام خاصة أن استقرار سعر الصرف إنما هو انعكاس لمدى قوة اقتصاد الدولة وتغيير سعر الصرف يعد قضية ذو درجة كبيرة من الخطورة، لما يترتب علي ذلك من آثار تتفاوت حدتها طبقا لتفاوت الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية. كما أن سعر الصرف يمثل أهم المتغيرات الاقتصادية الذي يتم على أساسه تفسير ارتفاع أو انخفاض مؤشرات التنافسية التصديرية لأي دولة كانت لأنه معيارا حقيقيا في إدارة الاقتصاد الكلي. ومن خلال تأثيره علي أسعار الواردات ويعد ارتفاع معدل التضخم التحدي الرئيسي الذي يمكن أن يهدد تنافسية الصادرات في ظل ارتفاع درجة الاعتماد في الجزائر علي السلع الوسيطة المستوردة، خاصة

أن انخفاض سعر الصرف يؤثر علي استقرار السياسات الاقتصادية الكلية، كما يؤثر بشدة علي استقرار المستوي العام للأسعار وعلي تنافسية الصادرات وتزايد العجز في الميزان التجاري. من هذا المنطلق نحاول دراسة أثر نظام سعر الصرف المطبق في الجزائر وأثره على تنافسية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وهذا بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات التنافسية للصادرات الجزائرية ومقارنتها ببعض الدول العربية، خاصة أن الدينار الجزائري شهد منذ أواسط الثمانينيات من القرن العشرين تحولات هامة أدت به إلى التدهور التدريجي، نتيجة للأزمات الاقتصادية المتتالية التي عرفتها البلاد.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية التالية:

" ما هو أثر سياسة سعر الصرف المطبقة في الجزائر على تنافسية الصادرات الجزائرية؟ " ولتحليل الإشكالية تمحورت هذه الورقة البحثية في أربع محاور أساسية هي على النحو التالي:

أولا: عموميات حول سعر الصرف.

ثانيا: التنافسية التصديرية.

ثالثا: تنافسية الصادرات للدول العربية.

رابعا: اثر تخفيض الدينار على تنافسية الصادرات الجزائرية.

أولا: عموميات حول سعر الصرف

1- مفهوم سعر الصرف: يعبر عن العلاقة التي يتم على أساسها تبادل العملة الوطنية مقابل عملة أجنبية معينة، ويتغير هذا السعر يوميا في سوق الصرف تبعا لتغير العرض والطلب على الصرف الأجنبي ويكون هذا التغير في العرض والطلب على الصرف الأجنبي متأتيا من مصدرين:[1]

* طلب وعرض مشتقان.

* طلب وعرض مستقلان.

باعتبار سعر الصرف يمثل العلاقة التبادلية بين العملة الوطنية وعملة أجنبية فيمكن التعبير عنه بإحدى الطريقتين:[2]

تسعير مباشر: يتم التعبير عن سعر الصرف لهذه الطريقة بعدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

تسعير غير مباشر: يعبر عن سعر الصرف وفق هذه الطريقة على أنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وتعد هذه الطريقة الأكثر استعمالا من الطريقة الأولى وهذا على أساس أن العملة الأجنبية هي (السلعة) المتبادلة.

2- أنواع وأشكال سعر الصرف:

1-2 أنواع سعر الصرف: سعر الصرف نوعان:

2-1-1 سعر الصرف الفوري: يكون كذلك عندما يتم تسليم واستلام العملات المتفاوض بشأنها خلال (48 ساعة) من تاريخ إبرام العقد.

2-1-2 سعر الصرف الآجل: يكون كذلك عندما يتم تسليم واستلام العملات المتفاوض بشأنها بعد مرور يومي عمل من تاريخ إبرام عقد الصرف، حيث أن سعر الصرف الأجل هو سعر يحدد الآن ويطبق على معاملات تنجز في المستقبل.

2-2 أشكال سعر الصرف: هناك عدة أشكال يتخذها سعر الصرف وهي على النحو التالي:[3]

- سعر الصرف الاسمي.
- سعر الصرف الفعلي.
- سعر الصرف الحقيقي.
- سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

3- النظريات المفسرة لسعر الصرف: تتمثل هذه النظريات في:[4]

1-3 نظرية تعادل القوة الشرائية: يعتبر مفهوم تعادل القوة الشرائية أساسا هاما عند دراسة وتوقع تحركات معدل الصرف، وإن كانت جذور نظرية تعامل القوة الشرائية تعود إلى القرن السادس عشر، فإن فضل صياغة هذه النظرية يرجع إلى الاقتصادي السويدي Gustav Cassel في بداية العشرينيات من القرن الماضي. فإن التعبير عن الصياغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية PPP تأخذ الشكل التالي[5]:

$$e = \frac{P}{\dot{P}}$$

e : تشير إلى معدل الصرف

$\dot{P}$: مستوى الأسعار الأجنبية

P : مستوى الأسعار المحلية

2-3 نظرية تعادل أسعار الفائدة: تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية المحلية بأسواق الصرف مع الأخذ بعين الاعتبار كل من أسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة الأجنبية. ووجه التعادل يظهر من خلال العلاقة التالية:

$$\frac{CT - CC}{CC} = iD - iE$$

حيث:

(CC) : سعر الصرف النقد (الفوري/الآني).

(CT) : سعر الصرف الآجل.

(iD) : معدل الفائدة الداخلي.

(iE) : معدل الفائدة الخارجي

3-3 نظرية الأرصدة: أساس هذه النظرية هو أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغير ، ففي الحالة التي يكون فيها رصيد ميزان المدفوعات موجب فإن الطلب على العملة سيرتفع مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة، وفي الحالة التي يكون فيها رصيد ميزان المدفوعات سالب فهذا يعني أن عرض العملة في ارتفاع مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمتها.

4- أنظمة سعر الصرف: نظام سعر الصرف هو الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف والآلية التي تنظم المبادلات بن مختلف العملات، وتحديد نظام الصرف يكون باعتماد الحكومة على معيارين هما: المرونة في سعر الصرف والقيود على استخدامها وتتمثل هذه الأنظمة في:[6]

- نظام سعر الصرف الثابت.
- نظام سعر الصرف المرن.

1-4 نظام سعر الصرف الثابت: هو النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف، حيث يتم ذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة[7]، حيث تقوم السلطات بتثبيت سعر عملتها بدلالة عملة دولية أخرى أو سلة من العملات[8] و تلجأ الدول إلى إتباع نظام سعر الصرف الثابت عندما لا يمكن الوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) عن طريق تحرير سعر الصرف، وهذا النظام بدوره يضم نوعين من الأنظمة الفرعية:

*- نظام قاعدة الذهب.
*- نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل.

ومن محاسن هذا النظام نذكر:[9]

- إتاحة نوع من الاستقرار على مستوى الصرف حيث يكون سعر تعادل العملة معروفا بشكل مسبق لارتباطه بعملة أو سلة عملات.

أما بالنسبة لمساوئ هذا النظام نذكر:[10]

- حرمان الدول من إتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية باعتبار أن الأولوية تعطي للاستقرار الخارجي على حساب التوازن والاستقرار الداخلي.

2-4 نظام سعر الصرف المرن(العائم): في نظام سعر الصرف المرن لا يوجد التزام فيما يخص سعر الصرف الذي يعوم أو يتغير بحرية حسب قوى العرض والطلب في سوق سعر الصرف، حيث لا يوجد في هذا النظام أي التزام من البنك المركزي للتدخل بشكل متواصل في دعم سعر الصرف.

ومن محاسن هذا النظام أن البنك المركزي لا يكون مضطرا لامتلاك حجم كبير من احتياطات الصرف لغرض التعديل (الدفاع عن العملة) مادام هذا التعديل يتم آليا من خلال التغير الذي يطرأ على سعر العملة في سوق سعر الصرف استجابة لتغير هيكل الطلب على العملات الأجنبية وعرضها.

أما فيما يخص مساوئ هذا فيمكن ذكرها فيما يلي:

- يعتبر سعر الصرف في ظل النظام المرن عرضة للتقلبات الواسعة نظرا لحرية شراء وبيع العملات على أساس أسعار تعكس وضع السوق، ويمكن أن يؤدي مثل هذا التقلب إلى ضعف الثقة في العملة حيث يحدث نوعا من الخلل على مستوى التدفقات السلعية والمالية بين الدول.

ثانيا: التنافسية التصديرية

1- مفهوم التنافسية التصديرية : تعتبر عملية التصدير منظومة مركبة ذات تشعبات وفروع، تخضع لتغيرات دائمة بسبب التفاعلات والتكاملات بين البيئات الدولية، وهذا نظرا للاختلاف القائم بين البيئات التنافسية المحلية والبيئات التنافسية العالمية، فالتنافسية التصديرية هي قدرة الدولة أو المؤسسة على إنتاج سلع وخدمات لها قدرة التنافس في الأسواق العالمية، كما يمكن تعريفها بأنها "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة أو المؤسسة ، وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة منتجات وخدمات تنافس في السوق العالمي"[11] من خلال هذا التعريف يمكن أن نستخلص أن التنافسية التصديرية هي مفهوم يستند إلى أوضاع التجارة الخارجية للدولة، كما تعبر عن قدرة القطاع أو المؤسسة بإنتاج السلع والخدمات التي بفضلها يكون لها مكانة هامة وموقع تنافسي في السوق العالمي ومجابهة مختلف المؤسسات العالمية التي تنتج نفس المنتج أو الخدمة.

الشكل التالي يوضح أهم العوامل المؤثرة على التنافسية التصديرية:

الشكل رقم (01) : العوامل المؤثرة على التنافسية التصديرية

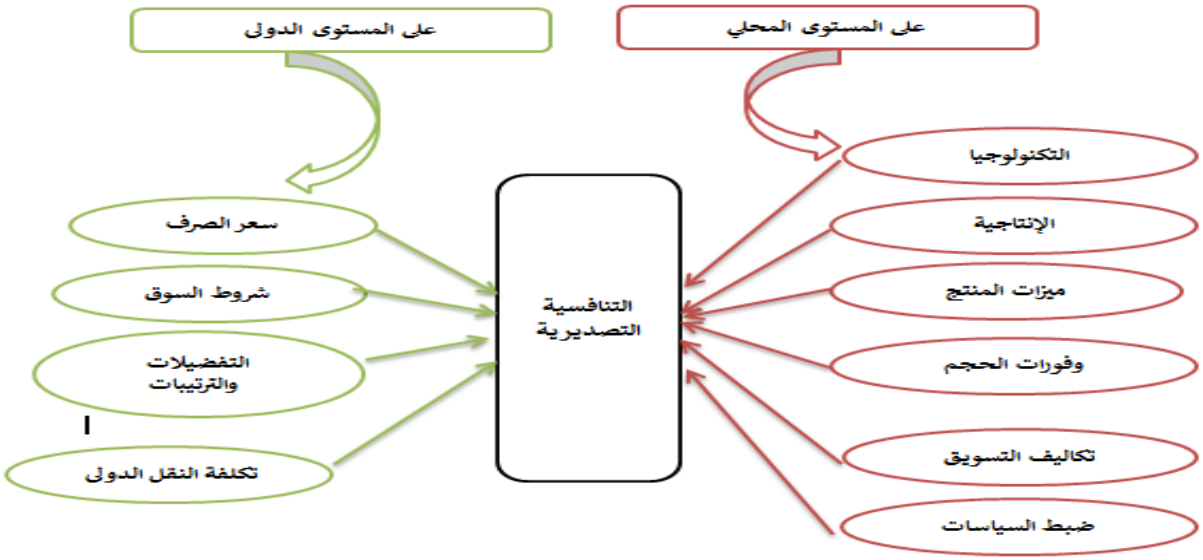

المصدر: زواوي الحبيب: **" سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية ـ حالة الجزائر ـ "** ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة شلف، الجزائر يومي 08-09 نوفمبر 2010، ص09.

2- أهم مؤشرات قياس التنافسية التصديرية: في هذا الإطار نحاول أن نبين أهم المؤشرات التي تقيس التنافسية التصديرية، كون أن سوق الصادرات يعد أفضل معيار و اختبار للقدرة التنافسية على الصعيد الكلي أو الجزئي.

2-1: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة : Revealed Comparative Advantage Indicator (R.C.A.I) يقاس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة بالمعادلة الآتية [12]:

$$RCAI = \frac{(x_{ij} - X_{it})}{(x_{wj} - X_{wt})}$$

حيث تشير كل من:

x_{ij} : تمثل صادرات الدولة (i) من السلعة (j) إلى العالم.

X_{it} : تعبر عن إجمالي الصادرات للدولة (i) .

x_{wt} : تمثل صادرات العالم من السلعة (j) .

X_{wt} : تشير إلى إجمالي قيمة الصادرات العالمية.

دلالة هذا المؤشر أنه في حالة الحصول على قيمة أكبر من الواحد الصحيح، دل ذلك على تمتع هذا النشاط أو تصدير هذه السلعة بميزة نسبة، و العكس صحيح، حيث يحدد الميزة النسبة للدولة تجاه العالم الخارجي.

2-2: مؤشر نمو الصادرات: Growth Rate (GR)

يقيس هذا المؤشر نمو الصادرات خلال فترتين مختلفتين أو خلال فترة زمنية معينة و يقاس بالصيغة التالية [13].

$$G_i = \left(\frac{X_{A_2}}{X_{A_1}}\right)^{1/n-1} \times 100$$

X_{A1} : بداية الفترة المدروسة .

X_{A2} : نهاية الفترة المدروسة .

n : عدد السنوات .

2-3: مؤشر الاندماج و التكامل : Intra – Inductry trad (IIT)

يقيس مدى اندماج صادرات الدولة مع التجمعات و التكتلات الاقتصادية و تنحصر القيمة بين (0) و (1)، و يكون الاندماج الكامل للصادرات السلعية عند القيمة (1). و تقاس بالصيغة التالية[14] :

$$III = 1 - \frac{\sum X_i - M_i}{\sum X_i + M_i}$$

حيث تعني كل من:

X_i : صادرات الدولة من السلعة (I) إلى الأسواق العالمية.

M_i : واردات الدولة من السلعة (I) من الأسواق العالمية.

2-4: مؤشر تركز الصادرات Export Centration (EC)

يقيس المؤشر مدى تركز الصادرات السلعية للدولة صاحب هذا المؤشر هو (Hirschman) سنة 1958.

$$H_i = \sqrt{\sum (x_i/X_t)^2}$$

x_i : صادرات الدولة من السلعة (i)

X_t : الصادرات الكلية للدولة.

وتنحصر قيمته بين (0) و(1)، حيث تعني القيمة (1) التركز التام للصادرات، أي أن الدولة المصدرة تعتمد في صادراتها على عدد محدد من السلع.

2-5: مؤشر توافق الصادرات " Cosine "Correspondence index

يقيس مدى توافق وتطابق الصادرات السلعية لدولة معينة مع الطلب العالمي في الأسواق العالمية، تنحصر قيمته من 0 إلى 1، ويكون التطابق التام للصادرات السلعية عند القيمة 1.[15]

$$COSINE = \frac{\sum X_{ik} M_{ik}}{\sqrt{\sum X_{ik}^2 \sum M_{ik}^2}}$$

حيث تعني X_{ik} صادرات الدولة من السلعة (i) وتشير (k) إلى السوق المستهدف.

أما M_{ik} فهي الواردات من السوق المستهدف من السلعة (i).

2-6 مؤشر تنوع الصادرات:[16]

$$S_j = \frac{\sum |H_{ij} - H_i|}{2}$$

H_{ij} حصة المنتج (i) من إجمالي صادرات الدولة (j) أما H_i حصة المنتج من إجمالي صادرات العالم

خلاصة القول يمكن لمؤشرات أو مقاييس القدرة التنافسية التصديرية في تحديد و تشخيص صادرات الدولة ككل أو القطاع أو المؤسسة و مقارنتها مع مختلف الدول أو المؤسسات المنافسة مما تساعد على إتباع السياسات الملائمة لإزالة كافة المعوقات و تطبيق الإستراتجيات المناسبة من أجل تنمية و ترقية الصادرات.

ثالثا: تنافسية الصادرات السلعية للدول العربية

1- مؤشر تنوع الصادرات والتوافق التجاري للدول العربية:

الجدول رقم (01) : مؤشر تنوع الصادرات والتوافق التجاري لبعض الدول العربية (2009 - 2011)

	مؤشر تنوع الصادرات			مؤشر التوافق التجاري		
الدول	**2009**	**2010**	**2011**	**2005**	**2010**	**2011**
الأردن	0.595	0.639	0.598	0.315	0.281	0.252
الإمارات	0.548	0.578	0.561	0.629	0.794	0.821
البحرين	0.685	0.728	0.705	0.484	0.492	0.542
لبنان	0.605	0.622	0.610	0.333	0.393	0.424
قطر	0.774	0.793	0.775	0.152	0.193	0.178
الجزائر	0.792	0.782	0.723	0.087	0.069	0.069
المغرب	0.694	0.653	0.703	0.144	0.188	0.185
السعودية	0.771	0.762	0.753	0.176	0.180	0.184
سوريا	0.630	0.643	0.614	0.263	0.283	0.380
تونس	0.547	0.545	0.544	0.201	0.316	0.321
مصر	0.578	0.587	0.549	0.267	0.283	0.330

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، مكتبة الكويت الوطنية، 2013، ص 127، 131

حيث أن: (X) هي القيمة الفعلية لمؤشر الدولة الفرعي.

($\overline{X_i}$) الوسط الحسابي لمؤشر الدولة الفرعي.

(S) الانحراف المعياري.

خلاصة القول يمكن لمؤشرات أو مقاييس القدرة التنافسية التصديرية في تحديد و تشخيص صادرات الدولة ككل أو القطاع أو المؤسسة و مقارنتها مع مختلف الدول أو المؤسسات المنافسة مما تساعد على إتباع السياسات الملائمة لإزالة كافة المعوقات و تطبيق الإستراتجيات المناسبة من أجل تنمية و ترقية الصادرات.

2-2 تقييم تنافسية الصادرات السلعية للدول العربية المؤشر العام: إذا كانت قضية التصدير إحدى أهم القضايا المصيرية التي تواجه الاقتصاد العربي، فإنه من الأهمية دراسة النمط الراهن للصادرات العربية ذات الميزة التنافسية، وذلك من خلال تطبيق معايير ومؤشرات التنافسية على الصادرات الصناعية لمعرفة إن كانت تتمتع هذه الصادرات بقدرة تنافسية، أم أن هناك معوقات ومشاكل أدت إلى ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. لذا سوف يتناول هذا المطلب تطبيق مؤشرات التنافسية على الصادرات العربية التي تطرقنا إليها من قبل النتائج مع بعض الدول.

والجدول التالي يبين المؤشر العام لتنافسية الصادرات السلعية للدول العربية:

ارتفع مؤشر تنوع الصادرات من سنة 2009 إلى سنة 2011 بالنسبة لبعض الدول العربية مثل: الأردن ،الإمارات، البحرين، المغرب، لبنان وقطر. أما الدول العربية المتبقية فانخفض هذا المؤشر خلال هذه الفترة منها الجزائر حيث كانت قيمته سنة 2009 تبلغ 0.792 لتصبح سنة 2011 تساوي 0.723 هذا ما يدل على انخفاض الصادرات الوطنية اتجاه العالم.

أما فيما يخص مؤشر التوافق التجاري للصادرات السلعية كانت الجزائر لها أدنى قيمة لهذا المؤشر خلال جميع السنوات المدروسة، بلغت قيمته سنة 2005 بـ 0.087 حيث انخفضت قيمته سنة 2011 ليصبح يبلغ 0.069

2- تقييم الأداء الاقتصادي لصادرات الدول العربية:

2-1 قياس الوضعية التنافسية للمؤشرات: يستخدم المعهد الدولي للتنمية و الإدارة (IMD) مؤشر قياس الوضعية التنافسية لتقييم الأداء الاقتصادي للدول باستخدام أسلوب الانحراف المعياري، حيث يتم قياس الفرق النسبي بين أداء اقتصاديات الدول. و بناءا على ذلك فانه يتم ترتيب الدول ترتيبا تصاعديا ابتداءها من الدولة الأفضل إلى الدولة الأدنى ضمن المجموعة بناءا على قيمة المؤشرات الفرعية.

$$STD = \frac{x_i - \overline{x}}{S_i}$$

الجدول رقم (02): المؤشر العام لتنافسية الصادرات السلعية للجزائر وبعض الدول العربية 2009

الدول	الانحراف المعياري لمؤشر الإدماج		الانحراف المعياري لمؤشر التوافق		الانحراف المعياري لمؤشر الميزة		الانحراف المعياري لمؤشر التركيز		المؤشر العام	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
الأردن	0.18	6	-1.3	9	0.70	5	2.3	1	0.47	5
الإمارات	-0.05	7	-0.09	5	-0.82	7	0.62	8	-0.08	7
البحرين	0.58	3	-2.02	11	-0.38	6	1.01	7	-0.2	8
لبنان	-0.70	9	-1.61	10	1.13	1	1.91	4	0.18	6
قطر	-0.79	10	-0.05	4	-1.18	10	-0.16	10	-0.54	10
الجزائر	-1.38	11	-0.12	6	-1.11	9	-0.37	11	-0.75	11
المغرب	0.32	4	-0.81	8	1.06	2	2.19	2	0.69	4
السعودية	-0.65	8	-0.29	7	-1.03	8	-0.01	9	-0.5	9
سورية	0.7	2	0.55	2	0.7	5	1.62	6	0.89	2
تونس	1.06	1	0.87	1	0.77	4	2.07	3	1.19	1
مصر	0.3	5	0.36	3	0.84	3	1.63	5	0.79	3

المصدر: جمال قاسم حسين، محمد إسماعيل: **" تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية "**، صندوق النقد العربي أفريل 2012 ص 42

تبين بعد استعراض نتائج المؤشرات التنافسية للصادرات بأن الدول العربية تعتبر من الاقتصاديات قليلة التنوع الصناعي، حيث تعتمد معظم الدول النفطية على صادراتها من النفط ومنتجاته منها الجزائر التي كانت كل مؤشراتها التنافسية سالبة، حيث احتلت الجزائر المراتب الأخيرة في مؤشرات الإدماج و مؤشر التركيز مقارنة بالدول العربية، أما مؤشر التوافق ومؤشر الميزة النسبية جاءت الجزائر في المرتبة السادسة والتاسعة على التوالي، هذا ما انعكس عليها في المؤشر العام حيث احتلت المرتبة الأخيرة بالنسبة لدول المقارنة. واتصفت تنافسية الصادرات العربية بشكل عام بأنها أقل اندماجا مع الأسواق العالمية، وهذا بسبب ضعف المستوى الإنتاجي نتيجة لانخفاض مستوى الجودة والمستوى التكنولوجي، واعتماد الصادرات العربية على السلع الأولية من نفط ومشتقاته، لذا يجب على الدول العربية عامة والجزائر خاصة بدراسة الطلب العالمي والتخصص في إنتاج السلع التي تتواءم مع السلع المطلوبة في السوق العالمي.

رابعا: أثر تخفيض الدينار على تنافسية الصادرات الجزائرية

1- سياسة سعر الصرف المطبقة في الجزائر: لقد عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف عدة تغيرات يمكن إدراجها فيما يلي:[17]

المرحلة الأولى(1962 إلى 1970) : في بداية الاستقلال أمنت الجزائر لعملتها حرية التبادل والتحويل الكلي داخل منطقة الفرنك "، ولقد كان النظام النقدي في هذه الحالة أو على الأقل حتى سنة 1970 مسيرا باتفاقيات **بروتن وودز**. فلقد حددت الجزائر آنذاك سعر الصرف الدينار بما يعادل 0.18غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال سنة 1964، تاريخ إنشاء العملة الوطنية، وظل في حاله إلى غاية 1969 تاريخ انخفاض العملة الفرنسية سبب ضعفها ما أدى إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات

المرحلة الثانية(1971 إلى 1987): تميزت هذه المرحلة بأهمية كبيرة سجلت تطبيق نظام جديد للتسيير وهو نظام الرقابة على الصرف الذي كان مطبقا في كل دول العالم الثالث، والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمثبتة عن اتفاقية **بروتن وودز**، وعن تعويم أسعار الصرف. وتعني الرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتقبة طبقا للمصالح الوطنية، كما أنها تتطور وفقا للتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات والاحتياطي من العملة الأجنبية. هذه الحقبة الزمنية كانت أو مرحلة من مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف والتي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وقد اعتمدت في ذلك على عدة أدوات أهمها:

الحرية، نظام الحصص، الاحتكار، إبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان.

المرحلة الثالثة(1988 إلى 1994): لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول 1986، وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة. خاصة ميزان المدفوعات مع الاختلالات السياسية في تلك الفترة، مما استوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني. تهدف إلى الانتقال التدريجي وبخطى سريعة من الاقتصاد المخطط والمسير مركزيا إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث تمت في هذه المرحلة عملية تعديل صرف الدينار وفقا لتنظيم تدريجي ومراقب منذ سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 " حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج / $ في نهاية 1987 إلى 17.7 دج / $ في نهاية مارس 1991 " . واستقر على هذا الحال إلى أن تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% بتاريخ 30 سبتمبر 1991 وفقا لاتفاقية FMI وبهذا التخفيض بلغ معدل سعر صرف الدينار 22.5 دج/ $ واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994.

المرحلة الرابعة (بعد 1994 إلى يومنا هذا): حيث توصف الآلية التي يطبقها بنك الجزائر في تحديد سعر الدينار بالتعويم الموجه، وتسند إلى إبداعات روبنسون في نظرية المرونات. وقد بدأ تطبيق هذه النظرية ببلادنا بتوصية من صندوق النقد الدولي العام 1994 فيما يعرف ببرنامج التثبيت الهيكلي وتم حينها خفض قيمة الدينار بأكثر من 40% واستمرت التخفيضات في إطار برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998، حيث بقيت هذه السياسة مطبقة في الجزائر إلى يومنا من أجل كبح ارتفاع قيمة الواردات و زيادة الصادرات حسب ما تنص عليه نظرية المرونات **لروبنسون**[18].

2- دراسة سعر الصرف وتطور قيمة الصادرات السلعية: (مقارنة الجزائر مع تونس)

إن اختيار تونس كدولة مقارنة مع الجزائر بالنسبة لدراسة سعر الصرف مع تنافسية الصادرات السلعية لأنها في المرتبة الأولى من خلال المؤشر العام لتنافسية الصادرات العربية بينما كانت الجزائر في المراتب الأخيرة حسب هذا المؤشر(انظر الجدول السابق رقم (02)).

والجدول التالي يوضح تطورات سعر الصرف وقيمة الصادرات السلعية لتونس والجزائر:

الجدول رقم (03) :تطورات سعر الصرف والصادرات السلعية لتونس والجزائر

الوحدة: مليون دولار

البلد	السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	سعر الصرف دج/ $	63.86	72.64	70.88	72.85	78.10
	قيمة الصادرات خارج المحروقات	1935,15	1066,94	1619	2062	2187
تونس	سعر الصرف د ت/ $	1,30	1,31	1,43	1,49	1,55
	قيمة الصادرات السلعية	19203	14779,63	16420	16840	18882

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مراجع مختلفة

من خلال الجدول يتبين لنا أن سعر الصرف التونسي مرتفع في جميع السنوات من سعر الصرف الجزائري بالنسبة للدولار، هذا يصاحبه ارتفاع في قيمة الصادرات السلعية التونسية، وأكبر من قيمة الصادرات السلعية للجزائر خارج قيمة المحروقات, فعلى سبيل المثال في سنة 2012 كان سعر الصرف التونسي 1.55 **د ت/ $** يقابله 18882 مليون دولار أمريكي كقيمة للصادرات السلعية التونسية، بينما سعر الصرف الجزائري في نفس الفترة كان يساوي 78.10 **د ج/ $** أي واحد دولار أمريكي مقابل 78.10 دينار جزائري بينما قيمة الصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات 2187 مليون دولار أمريكي. انطلاقا من هذه المعطيات نستنتج أن نظرية المرونات التي طبقتها الجزائر لم تحقق هدفها و هو تخفيض العملة من أجل الزيادة في قيمة الصادرات. **وبالتالي فإن الحجة القائلة بأن الرفع من الصادرات يتطلب تخفيض سعر الدينار هي حجة باطلة عمليا بالنسبة للجزائر خاصة.**

لذا دعت مؤسسة صندوق النقد الدولي السلطات النقدية الجزائرية في وقت سابق إلى مراجعة سعر صرف الدينار الجزائري بناءا على المعطيات الحالية للاقتصاد الوطني ، دعوة ليست بالجديدة إذ سبق أن دعونا إلى ذلك حول آلية تحديد سعر صرف الدينار الجزائري .[19]

3- أثر تخفيض الدينار الجزائري على تنافسية الصادرات السلعية: من أجل الاستدلال أكثر والتأكيد على أن نظرية المرونات حجة باطلة بالنسبة للجزائر سنحاول في هذا الجزء معرفة أثر تخفيض سعر الدينار الجزائري على تنافسية الصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات من باب إستراتيجية التكاليف والتنافسية السعرية للصادرات الجزائرية. إن أقوى سلاح للتنافسية التصديرية هو في استراتيجياتها المطبقة على مستوى المؤسسة، القطاع والدولة، ومن أهم هذه الاستراتيجيات هي إستراتيجية قيادة التكلفة، حيث في البيئة التنافسية الراهنة يسعى المنافسون إلى تخفيض التكاليف في

العملية الإنتاجية، حيث تنافسية التكلفة لا تشمل فقط تكاليف الإنتاج، و إنما تتمثل في كل ما يتعلق بمعادلات المؤسسة التي تواجهها، من أجل المواجهة في ظل فرضيات المنافسة التامة و الدخول الأسواق دون حواجز[20]. إن مفاد هذه الإستراتيجية هو قدرة المؤسسة لتوفير سلعة أو خدمة بتكلفة أقل من منافسها. حيث الافتراض الأساسي وراء قيادة التكاليف المنخفضة يتمثل في الحصول على ميزة تكاليف جوهرية على المنافسين الآخرين[21]، كما تؤسس هذه الإستراتيجية على حصر مواقع واستخدام القوة الرافعة لكل مصدر ممكن من مصادر ميزة التكاليف، لكن هذه الإستراتيجية صعبة التطبيق على المستوى الكلي والجزئي في الجزائر خاصة مع تخفيض سعر الدينار الجزائري، لأن كما تطرقنا سابقا الهدف من هذا التخفيض هو الزيادة في الصادرات وكبح الارتفاع في قيمة الواردات نتيجة ارتفاع أسعار المواد المستوردة. لكن أغلب الواردات الجزائرية تتمثل في مجموعة السلع الخاصة بالإنتاجية وسلع التجهيز التي تدخل في العملية الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة التكاليف من أجل إنتاج منتج نهائي نظرا لارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة انخفاض سعر الدينار الجزائري. والجدول التالي يوضح أهم المجموعات السلعية المستوردة :

الجدول رقم (04): تطور الواردات الجزائرية حسب مجموعة المنتجات السلعية 2011 - 2012

الوحدة: مليون دولار

البيان	2011		2012	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
السلع الغذائية	9850	20,85	8983	19,19
سلع الاستهلاك الغير الغذائية	7328	15,51	9955	21,27
السلع الخاصة بالإنتاجية	13632	28,85	14081	30,09
سلع التجهيزات	16437	34,79	13782	29,45

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الجزائر، 2012،ص46

من الجدول نلاحظ أنه تمثل المواد التي تدخل في التجهيزات أكبر نسبة بالنسبة لمجموعة الواردات الجزائرية سنة 2011 و2012 والتي قدرت نسبتها بـ: 34,79% و 29,45% على التوالي، أيضا السلع المستوردة الخاصة بالإنتاجية تمثل نسبة أكبر حيث قدرت هذه النسبة سنة 2011 و 2012 بـ 20,85% و 30,09% على التوالي. من هنا يمكننا القول أنه ما دام أن السلع الخاصة بالإنتاجية وسلع التجهيز تمثل النسبة أو القيمة الأكبر من الواردات الجزائرية مع استمرار سعر الدينار الجزائري في حده الأدنى سوف تتأثر المؤسسات في تطبيق إستراتيجية التكلفة وهذا يؤدي بالطبع إلى ارتفاع أسعار المنتجات والسلع، وهذا ما يفقد الميزة التنافسية لهذه المؤسسات في الأسواق الخارجية وتقلص فرص التصدير.

يمكننا أن نستنتج أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى فقدان الميزة التنافسية السعرية للصادرات السلعية الجزائرية على المستوى الجزئي والكلي، أي عدم قدرة مؤسساتنا على إنتاج منتج نهائي له القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية ومنافسة المؤسسات العالمية وبالتالي تستحيل عملية التصدير خاصة أن الجزائر تعتبر من الدول ذات المورد الواحد.

الخاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه المداخلة نستنتج انه حتى يكون لتخفيض قيمة العملة أثار ايجابية على التنافسية التصديرية وحتى يتحقق جوهر نظرية روبنسون لا بد أن تتحقق مجموعة من الشروط يمكن حصرها في الأتي:

- اتسام الطلب العالمي بمرونة عالية اتجاه المنتجات المحلية.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير لقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

هوامش البحث:

[1]- الطاهر لطرش: **" الاقتصاد النقدي والبنكي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2013-ص215.

[2]- الطاهر لطرش: **" الاقتصاد النقدي والبنكي"**، مرجع سابق – ص216

[3]- صحراوي سعيد: **" محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان2010، – ص8-10.

[4]- بلعزوز بن علي ومحمد الطيب أمحمد: **" دليلك في الاقتصاد"** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر2008 –ص102-103.

[5]- باريك مراد: " التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي - حالة الجزائر - "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص19.

[6]- الطاهر لطرش:" الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع ذكر سابقا – ص199.

[7]- بليمان سعاد: **" إشكالية تسيير سعر الصرف في اقتصاد ناشئ دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر2008-ص45

[8]- الطاهر لطرش: الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع ذكر سابقا – ص200

[9]- الطاهر لطرش:" الاقتصاد النقدي والبنكي"، مرجع ذكر سابقا – ص202.

[10]- بليمان سعاد:" إشكالية تسيير سعر الصرف في اقتصاد ناشئ دراسة حالة الجزائر"، مرجع ذكر سابقا –ص45.

[11]- زيدي بلقاسم: **" تحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الجزائري "** ، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ،جامعة شلف ، الجزائر يومي 27-28نوفمبر 2007، ص 04

[12]- نيفين حسين شمت : **" التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية "**، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية مصر، 2010 ،ص49.

[13] -Walid Adlmoulah , Belkacem Laabas: **assesment of arabe export competitiveness in international markets using trad indicators,** journal of development and economic policies Arab planning institute volume 15 N02. July 2013. P106.

[14]- جمال قاسم حسن ، محمد إسماعيل : **" تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية"** ، صندوق النقد العربي ، ابريل 2012 ،ص20.

[15] - جمال قاسم حسن ، محمد إسماعيل : مرجع سبق ذكره، ص20.

[16]- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، مكتبة الكويت الوطنية، 2013،ص 127

[17]- شعيب بونوة، خياط رحيمة: " سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري - " مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الخامس 2011، جامعة شلف، الجزائر، ص 122-123

[18]- بلخير فريد: **" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان الجزائر لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات "** ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر "3"، نوقشت 2012، ص 135.

[19]- بشير مصيطفى: **" الدينار الجزائري لا يزال في سعره الأدنى "** مقال نشر في جريدة الشروق، يوم الخميس 11 سبتمبر 2008، العدد 2403 ص 18

[20] - Thierry Sauvin : **la compétitivité de l' entreprise**, Edition fllipeses, paris France,2005, P10

[21]- روبرت . أ . بترس – ديفيد . لي، ترجمة عبد الحكم الخزامي: **" الإدارة الإستراتيجية - بناء الميزة التنافسية "** ، دار الفجر للنشر، القاهرة ، مصر، ط1، 2008، ص302.